

لذلك اقلت في جاذبي الذي هو زنجير جاذبي الذي زير بدون هو لفظا او تقدير بالزمن
التعدي لا متنازع تقدير الضمير في زيد بالتعدي يقع التناهي بين الموصول والصلته
فلا يضمن احدهما الا الاخرى فيمتنع حصول الفرض وهو تكميل الموصول بضم الصلته
اليه كما قال صاحب المقاليه وانما بنيت المبهمات بقسمها لانها اشبهت بحروف
في عدم استقلالها وافتقارها الى الصلته او الصفة ولما قيل ان يقول ان هذه الهمزة
اذا كانت مبنية لما ذكرنا فكيف قالوا في تشبيهها هذان في الرفع وهذين في غير
الرفع كما قالوا في سلمات وسلمين وكذا اللذان واللذين والحيوان
عنه من وجهين الاول لان هذان وهذين تشبيه هذا على مدته لمسلمين
بالهذان صيغة موضوعة للرفع وهذين صيغة اخرى موضوعة للرفع والنصب
كما صاغوا الضمير في الاصول الثالث والدليل ان هذان وهذين
ليسا بتشيتين هذا احد حرفي الالف من هذان وعدم قلبها ياء او واو
لانهم قلبوا الف عصى او او الف رجي ياء في عصوان ورجيان والوجه الثاني
ان التشبية من خواص الهمزة فحجيمها اذال شبه الحرف فيعود معا على هذا
ان النون يكون بدل من الحركة والتنوين لانه لما صار معا بالتشبية استحقها
وان كان الواصل لا يستحقها ونظيره احمدان فالنون فيه صيغة من الحركة
والنوين وان كان الواصل لا يستحق التنوين لعدم الانصراف والتخمس
من اقسام المعارف المضاف الى هذه الاربعة اضافة معنوية وقدرها الاربعة
واضيف الى امدها الفظية ثم يتعرف المضاف من المضاف اليه تعريف المضاف الى
امدها على حسب تعريف المضاف اليه والذكرة بافاعة في امته اي في جماعته كرجل
وفرس

وفرس فانه ما شاها بعلن في امتهما **الفصل الثاني** في بيان التذكير والتانيث
المذكور فهو واليس فيه تاء التانيث وهي اى تاء التانيث الموقوف عليها اى
على التاء هاء واصترز هذا القيد عن التاء في ائت وبت فان التاء فيهما
ليس للتانيث اذ الوقف عليها بالتاء بل بدل عن الواو ولا الف اى المذكور ليس
فيه ايضا الف التانيث مقصورة كانت او ممدودة نحو صلب و بشر و محمد و صحراء
واما المؤنث فهو ما فيم شيء من ذلك ان من تاء التانيث والالف مقصورة كانت او
ممدودة ولم يذكر الياء لقلتها للاختصاص بها بكنية وهي هذي وانما زيادة العلامة
بالمؤنث ولم يحذف المذكور لان زيادة فرج المحج والمؤنث فرع عن المذكر فاسب
ان يختص الفرع بالف فرع والاصلا بالاصلا مثال ما فيم تاء التانيث كعرفة ومثاله
الالف المقصورة نحو صلب ومثاله الف الممدودة نحو صحراء او اعلم ان الاو اى
يقدم المؤنث على المذكر يقال انما قدم على المؤنث لان المذكر اصل المؤنث
فرع والاصلا بالتقديم او من الفرع لا نافع لانها يكون ذلك ان لو كان المراد منها
ذاتها وانما المراد مفهومها لان الحذف في تعريفها او التعريف ليس بحسب الذات
بل بحسب المفهوم ومفهوم المؤنث يستدعي التقديم لكون مفهومه موجودا
ومفهوم المذكر يستدعي التاضيف لكونه عدما وكذا اصحاب الباب وابن الحاجب
وغيرهم من الضميرين تقدم المؤنث على المذكر وهي اى المؤنث على ضميرين مقيقيين
بالحج والرفق ما بالجر فعلى دلالة ما ارفق فعل الخبرية للمبتدأ اى حذف والآلة
اول لعدم البادى الى الحذف بخلاف الرفع فانه يؤدي اليه وهي اى للمؤنث الحقيقي
المخلوق اى ما لفرجه كالمرة والحبال الناقرة وزينب وهند وغير مقيقي بالجر والرفع ايضا

المؤنث على المذكر